الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
18 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد صالح (نائب الرئيس) . . . . . (لبنان)

المحتويات

البند ٤١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

البند ٥٦ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(ج) منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-57600 (A)

نظرا لغياب السيدة لينتونِن (فنلندا)، تولى الرئاسة السيد صالح (لبنان)، نائب الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٤١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع) (A/C.2/62/L.7)

مشروع قرار بشأن السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

١ - **السيد تاج الدين** (مصر): عرض مشروع القرار A/C.2/62/L.7، وأبلغ اللجنة أن بروني دار السلام، والسنغال، وغينيا، وناميبيا، ونيكاراغوا قد انضمت إلى أصحاب مشروع القرار. وأضاف قائلا إن مشروع القرار يعكس ما جاء في تقرير الأمين العام (A/62/75-E/2007/13)، الذي يبيِّن أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال يفاقم مشاق الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني. وذكر أن غالبية الفقرات مماثلة لفقرات قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦١، وإن كانت بعض فقرات ذلك القرار قد عُدلت أو حُدثت، كما أُدرجت فقرة جديدة هي الفقرة السادسة عشرة من الديباجة، التي تعرب عن الحاجة إلى احترام وصون وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها وتواصلها وسلامتها، بما في ذلك القدس الشرقية.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع) (A/C.2/62/L.8 و L.10)

مشروع قرار بشأن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

٢ - **السيد خان** (باكستان): عرض مشروع القرار A/C.2/62/L.8 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

مشروع قرار بشأن التجارة الدولية والتنمية

٣ - **السيد خان** (باكستان): عرض مشروع القرار A/C.2/62/L.10 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن التوصل إلى توافق آراء بشأن مشروع القرار أمر بالغ الأهمية نظرا لأن جولة الدوحة تواجه الآن طريقا مسدودا، يهدد بالخطر النظام التجاري المتعدد الأطراف بأسره.

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع) (A/C.2/62/L.9)

مشروع قرار بشأن النظام المالي الدولي والتنمية

٤ - **السيد خان** (باكستان): عرض مشروع القرار A/C.2/62/L.9 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/C.2/62/2)

(أ) **العولمة والاعتماد المتبادل** (تابع) (A/62/71-E/2007/46 و A/62/216 و A/62/303)

(ب) **تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية** (تابع) (A/62/136 و A/C.2/62/L.11)

(ج) **منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** (تابع) (A/62/85 و A/62/116 و CAC/COSP/2006/12)

مشروع قرار بشأن السنة الدولية لعلم الفلك، ٢٠٠٩

٥ - **السيد مانتوفاني** (إيطاليا): عرض مشروع القرار A/C.2/62/L.11. وقال إن علم الفلك واحد من أقدم العلوم وإن له جذوراً عميقة في كل ثقافة تقريبا. ومضى قائلا إن البحث والتعليم في مجال علم الفلك يعززان التعاون الدولي ويسهمان مساهمة جوهرية في تطور العلوم الأخرى والتطبيقات في نطاق عريض من المجالات. وقد تأيَّد إعلان

سنة ٢٠٠٩ بوصفها السنة الدولية لعلم الفلك بالقرار 33 C/25، الذي اتخذه المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بهدف إبراز أهمية العلوم الفلكية وإسهامها في المعرفة والتنمية. وأردف قائلا إن هذا الإعلان يمكن أن يؤدي أيضا دورا حاسما في التوعية الجماهيرية بأهمية علم الفلك للتنمية المستدامة وفي إتاحة إمكانية الاستفادة بالبحث والتعليم في مجال علم الفلك، لا سيما في البلدان النامية.

٦ - **السيدة غوميز** (البرتغال): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة: تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجورجيا، ومولدوفا، فقالت إن المجتمع الدولي قد اعترف منذ وقت طويل بأن نتائج العولمة موزعة على نحو غير متساو. وأضافت قائلة إنه لا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الأبعاد الاجتماعية للعولمة وإلى ما تتيحه من فرص متكافئة لمكافحة الفقر ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل ليضمن أن تكون العولمة قوة إيجابية تخدم الجميع. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان الأقل نموا وللبلدان الأفريقية، التي تحتاج إلى زيادة صادراتها واجتذاب المزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي وبناء مؤسسات قوية تستجيب لاحتياجات شعوبها.

٧ - وينبغي أن تدمج البلدان سياساتها التجارية في استراتيجياتها وخططها الإنمائية الوطنية. ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا قويا بالأسواق المفتوحة وتحرير التجارة التدريجي وتقوية القواعد المتعددة الأطراف. ولذلك، فإنه يظل ملتزما تمام الالتزام ببرنامج الدوحة الإنمائي، وسيواصل العمل مع منظمة التجارة العالمية من أجل توصل جولة الدوحة إلى نتائج مثمرة ومتوازنة وشاملة.

٨ - ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة المبدأ المقبول على نطاق واسع القائل بأن الإدارة الرشيدة والمؤسسات العفِيَّة شرطان أساسيان للتنمية المستدامة واستئصال شأفة الفقر. ومن شأن السياسات الاجتماعية والبيئية المجملة في تقرير الأمين العام عن أثر التعهدات والسياسات والعمليات الدولية على نطاق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذها (A/62/303، الفقرة ٣٣) أن تساعد على منع تهميش مختلف الفئات، لا سيما النساء. وتمشيا مع التقرير، يؤمن الاتحاد الأوروبي بأنه لا بد أن يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته وبأن دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أمر ذو أهمية قصوى. ولذلك، فإن حشد الموارد الوطنية مسألة بالغة الأهمية، لا سيما وأنه ليس مما يحقق المصلحة الطويلة الأجل لأي بلد أن يفرط في اعتماده على رأس المال الأجنبي.

٩ - ويمكن أن تكون الإيرادات الآتية من الموارد الطبيعية مصدر تمويل ضخم للتنمية، شريطة وجود قدر كاف من الشفافية في إدارة هذه الإيرادات. ولذلك، ينبغي أن يدرس المجتمع الدولي سُبل زيادة الجودة والشفافية فيما يختص بالعقود والتدفقات المالية المتصلة بالموارد الطبيعية، وأن يعمل على وضع مدونات سلوك ومعايير شفافية عالمية. وينبغي أن تساهم الحكومات في تهيئة بيئة ميسرة للأنشطة الاقتصادية، لا لمجرد اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بل ولزيادة استثمارات القطاع الخاص المحلي أيضا. وفي هذا السياق، يتسم الاستثمار في كل من الهياكل الأساسية، وتنمية رأس المال البشري، والقدرة المؤسسية بصلته الوثيقة بالنمو الاقتصادي المستدام. كما ينبغي تشجيع الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

١٠ - والتحديات الجديدة التي تفرضها الآثار السلبية لتغير المناخ تؤثر فعلا على الفئات الأفقر والأضعف تأثيراً غير متكافئ. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على توحيد الجهود لمكافحة تغير المناخ بالجهود الإنمائية.

١١ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاقتراح الوارد في التقرير، الداعي إلى قيام الحكومات بإشراك كافة أصحاب المصلحة في عمليات وضع السياسات، بما في ذلك إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويمكن أيضا تعزيز التنمية الوطنية عن طريق التكامل والتعاون الإقليميين، بوسائل تشمل تعزيز اتفاقات التجارة الإقليمية. وينبغي البحث عن فرص جديدة لفتح الأسواق ومعالجة التشوهات التجارية معالجة شاملة، سواء في إطار النظام المتعدد الأطراف أو عن طريق المبادرات الثنائية والإقليمية.

١٢ - ونظرا لوجود إمكانات غير مستغلة تسمح بتوثيق التعاون الإقليمي، يتفاوض الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي لإبرام اتفاقات شراكة اقتصادية مع البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ بهدف إقامة أسواق إقليمية. وسيؤدي مؤتمر القمة المقبل المقرر عقده في لشبونه بين قادة الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية إلى موالاة تعزيز التزام الاتحاد الأوروبي بوضع منهاج عمل جديد للتعاون الدولي يستند إلى أربعة مقومات مترابطة، هي: التنمية، والإدارة الرشيدة وحقوق الإنسان، والسلام والاستقرار، والتجارة والتكامل الإقليميان.

١٣ - ويواصل الاتحاد الأوروبي دعمه للإصلاحات الجارية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمنح البلدان النامية فُرصاً أكبر لإسماع صوتها في عمليتي الإدارة ووضع القواعد العالميتين والإسهام فيهما.

١٤ - ويعترف الاتحاد الأوروبي بالحاجة إلى قيام المانحين بتوحيد دعمهم عموما للاستراتيجيات والمؤسسات والإجراءات الإنمائية الوطنية لدى البلدان المتلقية؛ وهو يكرر الإعراب عن التزامه بتنفيذ توافق آراء مونتيري. وفي هذا الصدد، أقرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٥ جدولا زمنيا لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية بحلول سنة ٢٠١٥ وحددت هدفا متوسط الأجل يبلغ ٠,٥٦ في المائة ينبغي تحقيقه بحلول سنة ٢٠١٠. وقد تجاوز الاتحاد الأوروبي بصورة جماعية هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المحدد لسنة ٢٠٠٦ البالغ ٠,٣٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وهو يقدم في الوقت الحالي ٥٧ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية.

١٥ - وينبغي تشجيع الدور المطرد اللياقة الذي تقوم به بعض البلدان النامية في تشكيل الاقتصاد العالمي وظهور مانحين جدد في صفوف البلدان النامية، وذلك في إطار يكفل جودة المعونة وفعاليتها ويهيئ الفرصة للتعاون الكافي وتقسيم العمل فيما بين المانحين. وينبغي لهذا الإطار أن يستند إلى القواعد والممارسات المثلى التي أرستها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي ومؤسسات التمويل الدولية.

١٦ - وتقوم بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدور رائد في المبادرات الطوعية الهادفة إلى حشد مصادر تمويل مستقرة يمكن التنبؤ بها، مثل المرفق الدولي للتحصين والمرفق الدولي لشراء الأدوية. وفيما يختص بدور منظومة الأمم المتحدة، فإن المقترحات المتصلة بحزم تأثير السياسات العامة التي تحلل تأثير الاتفاقات الدولية على الاقتصادات الوطنية سوف تقتضي المزيد من النقاش.

١٧ - وقالت في معرض ترحيبها بتقرير الأمين العام المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/62/136) إن الاتحاد الأوروبي يعتبر المشاريع والمبادرات التي تضطلع بها

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مناسبة للغاية، وإنه يولي أهمية شديدة لشبكة مراكز التفوق؛ والاستعراضات التي تتناول سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وشبكة التعاون المشترك بين الوكالات في مجال التكنولوجيا البيولوجية. كما يقدر الاتحاد الأوروبي تقديرا بالغا الأنشطة التي تساعد على ردم الهوة الرقمية وتساعد البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، بإنشاء مبادرات البحث والتطوير وتعزيز التكنولوجيا والدراية الفنية. كما يثني الاتحاد الأوروبي على أي نهج يساعد على التوعية بأهمية دمج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

١٨ - وأشارت المتكلمة إلى تقرير الأمين العام عن منع ممارسات الفساد ومكافحتها (A/62/116)، فقالت إنه لا بد أن نعالج الفساد، الذي يمثل عقبة كبرى في طريق التنمية المستدامة والحكم الديمقراطي، باستخدام استراتيجية متكاملة على الصعيد الدولي. وقد خطا الاتحاد الأوروبي خطوات هامة في هذا الصدد بتنفيذ اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بمكافحة رشوة الموظفين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، في سنة ١٩٩٩، وبتعزيز تشريعات ونظم الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي المتعلقة بمكافحة الرشوة.

١٩ - وفي هذا الشأن، ينبغي تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أقرب وقت ممكن. وسوف يؤدي الفصل الخامس من الاتفاقية، بوجه خاص، دورا هاما في منع ممارسات الفساد ومكافحتها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا الصدد ولكنه يدرك أهمية اتباع مبادئ مشتركة والقيام بعمل مشترك. ولهذا السبب، تبنَّى الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠٠٧ موقفا مشتركا يدعو إلى إنشاء مكاتب لاستعادة الأصول، تساعد على تعقب الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وتعيين هذه الأصول.

٢٠ - كما يتفاوض الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى موقف مشترك بصدد الفريقين العاملين المنبثقين عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اللذين يعالجان آلية الاستعراض والمساعدات التقنية. وسوف تؤدي آلية استعراض معقولة وحوار بنَّاء بشأن المساعدة التقنية دورا رئيسيا في تفعيل تلك الاتفاقية. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية جميع الطرائق للتعاون القضائي فيما يختص باستعادة الأصول وأهمية الأدوات المستعملة لجمع البيانات، التي من قبيل القائمة المرجعية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التي استُخدمت مؤخرا لتعيين الاحتياجات من المساعدات التقنية. واختتمت كلمتها، قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالفرصة المتاحة لموالاة مناقشة هذه المسائل أثناء الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المقرر عقدها في بالي سنة ٢٠٠٨.

٢١ - **السيد دانييل** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فرحب بدعوة الأمين العام، في تقريره (A/62/303)، إلى تنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية توازن بين الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية. واستدرك قائلا إن قدرة الاتحاد الكاريبي على تنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية هادفة يعرقلها تأثير العولمة السلبي. وقال إنه بينما تهيئ العولمة فرصا لبعض البلدان عانت الدول النامية الجزرية الصغيرة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي أكثر من غيرها جرَّاء العولمة وتظل مهمشة في الاقتصاد العالمي الذي يتعولم بسرعة. وبالتالي، تمثِّل إدارة العولمة لصالح الجميع شاغلا رئيسيا من شواغل الاتحاد الكاريبي.

٢٢ - وتضع قوى التحرير الاقتصادي العالمي صعوبات متزايدة في وجه بلدان الجماعة الكاريبية وهي تشكل

سياساتها الوطنية وتسعى للسيطرة على اقتصاداتها، لا سيما وأن ما يوجد من آليات لإدارة العولمة يفرضه الأغنياء والأقوياء بصورة انتقائية متى كان في صالحهم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكف البنك الدولي عن محاولاته لإدارة أدق شؤون اقتصادات الجماعة الكاريبية عن طريق المشروطيات، وأن يركز جهوده على الأنشطة الإنمائية في المنطقة. كما ينبغي أن تراعي منظمة التجارة الدولية أن البلدان لديها مستويات مختلفة من الدخل والتنمية وأن تركز جهودها على القضاء على الفقر وتهيئة فرص عمل بقدر تركيزها على التوسع والتحرير في مجال التجارة. بيد أن الأحكام التي أصدرتها تلك المنظمة مؤخرا قد تركت آثارا سلبية على البلدان المنتجة للموز والأرز والسكر الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ومثل هذه الأمثلة من العولمة، لا سيما مواصلة استعمال البلدان المتقدمة لأشكال الدعم الزراعي الجائرة، لن تجعل المساعدات الإنمائية التي وُعد بها مزارعو الجماعة الكاريبية ويحتاجون إليها بشدة أمرا قريب المنال بأي حال.

٢٣ - وبينما تسهل العولمة تنقُّل العمال عبر الحدود الوطنية تنشأ الصراعات عندما تحاول البلدان المتقدمة تقييد هذا التنقل. كما أن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لبلدان الجماعة الكاريبية يهددها نزوح الأدمغة من المنطقة. وترحب الجماعة بإجراء الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الذي عزز الصلة الهامة بين المسألتين. وتؤمن الجماعة إيمانا قويا بأن منافع الهجرة يمكن تعزيزها بفضل التعاون بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد. ونظرا لأن الهجرة الدولية حقيقة من حقائق الحياة، تعتقد الجماعة الكاريبية أن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية هو الذي يمكن أن يمثل بشكل أو بآخر قاعدة أساسية لتهيئة بيئة يتحقق فيها النفع لكل من المهاجرين وبلدانهم الأصلية وبلدان مقصدهم على السواء.

٢٤ - والجماعة الكاريبية تعترف بتعقيدات العولمة، وتدعو المجتمع الدولي إلى تزويدها بالموارد البشرية والمالية والتقنية التي ستلزمها لتقليل الفقر وتحسين أدائها الاقتصادي وتوفير الرعاية لبيئتها، فضلا عن تزويدها بمساعدات إضافية لمكافحة آثار تغير المناخ. وينبغي أيضا أن يبذل المجتمع الدولي جهودا لإصلاح البنية التجارية المتعددة الأطراف القائمة حاليا، وذلك لزيادة مصداقيتها ومشروعيتها وفعاليتها.

٢٥ - **السيد شيديوسيكو** (زمبابوي): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إنه لكي تنجح العولمة يجب السعي إلى تحقيق برنامج عالمي جامع منصف. وأضاف قائلا إنه ينبغي أن تنفذ البلدان المتقدمة تنفيذا تاما كافة تعهداتها للبلدان النامية. وينبغي معالجة أزمة الديون الخارجية بطريقة تسمح للبلدان النامية بالسعي إلى التنمية المستدامة وتلبية الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦ - وأكد على الحاجة إلى إنهاء جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بصورة مرضية. وقال إن المنطقة دون الإقليمية التي تضم بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ستتمكن من تحقيق التنمية المستدامة إذا تلقت المستوى المناسب من الاستثمار المباشر الأجنبي. وبوسعها أن تسجل معدل نمو أعلى إذا حصلت على سعر عادل لسلعها الأساسية. وينبغي منح البلدان النامية معاملة خاصة تفاضلية، مع مراعاة ما تواجهه من تحديات متصلة بالتكيف ومساعدتها في الوقت نفسه في مجال بناء القدرات لكي تستعد للتكامل العالمي. ومن المهم أيضا تفعيل ''مبادرة المعونة مقابل التجارة'' لمساعدة البلدان النامية على معالجة القيود المرتبطة بجانب العرض ومساعدتها على بناء القدرات.

٢٧ - وقد شرعت بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عملية تكامل متسارعة بهدف معالجة القيود

المتصلة بحجم السوق، والافتقار إلى منافذ مؤدية إلى البحر، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والافتقار إلى مرافق مناسبة للعبور وتيسير التجارة في الدول الأعضاء. وذكر أن قادة الجماعة يعتزمون إنشاء منطقة تجارة حرة سنة ٢٠٠٨.

٢٨ - وأضاف قائلا إن استمرار وجود الهوة الرقمية الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق اندماج منصف للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وتعترف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بجهود اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأونكتاد الهادفة إلى مساعدة البلدان النامية على إجراء استعراضات السياسة العامة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة برامج التنسيق والبدء لمساعدة البلدان النامية على تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وينبغي أن تقدم البلدان المتقدمة مساعدات لتجسير الهوة التكنولوجية بتعزيز نقل التكنولوجيا الذي يشجع على نشر التكنولوجيا عن طريق البحث والتطوير والتربية العلمية. وينبغي استعراض نظام حقوق الملكية الفكرية لتمكين البلدان النامية من الحصول على المعارف والتكنولوجيات المناسبة. إذ ينبغي ألا تكون أنظمة حماية الملكية الفكرية عائقا يحول دون توافر الأدوية المنقذة للأرواح بأسعار محتملة أو دون إعمال حق البلدان النامية في حماية معارفها التقليدية. ومما يدعو إلى القلق اتساع الفجوة الفاصلة بين أجزاء البلد الواحد وبين مختلف البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي تسخير قوى العولمة بطريقة تسمح للمجتمعات المحلية الريفية بالحصول على تلك التكنولوجيات والانتفاع بها.

٢٩ - **السيدة جاهان** (بنغلاديش): قالت إن حكومتها تتخذ تدابير إصلاحية شديدة لمكافحة الفساد. وأضافت قائلة إن لدى حكومتها الآن لجنة ذات صلاحيات مناسبة لمكافحة الفساد ومزودة بموارد وموظفين تحت تصرفها من أجل معالجة مشكلة الفساد معالجة فعالة. ومضت قائلة إن جهود مكافحة غسل الأموال يجري تعزيزها بالتشاور مع الوكالات الدولية ذات الصلة ومع شركاء بنغلاديش الإنمائيين. وذكرت أن بلدها قد انضم إلى البلدان الموقّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقالت إنه على الرغم من ذلك يحتاج الأمر إلى مواصلة بناء قدرات المؤسسات ذات الصلة، التي من قبيل لجنة مكافحة الفساد والمصرف المركزي. وقد اتخذت الحكومة تدابير لإعادة الأصول التي حُولت إلى الخارج تحويلا غير قانوني، وإن كان هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا الصدد. وذكرت أن عملية إعادة الأموال المسربة للخارج إلى بنغلاديش تنطوي على تعقيدات قانونية هائلة غالبا ما تجعل الجهود المبذولة لاستعادة الأصول باهظة التكلفة ومحفوفة بالأخطار. وقد شكلت الحكومة مؤخرا فرقة عمل لقيادة جهود الاستعادة هذه.

٣٠ - وأضافت قائلة إن الجهود الوطنية لن يُكتب لها النجاح دون تعاون أو دعم من بلدان المقصد وغيرها من أصحاب المصلحة. وهناك حاجة إلى بذل جهود خاصة للتغلب على العقبات القانونية القائمة بين الدولة الطالبة والدولة متلقية الطلب. وقالت إن بلدها يهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم دعمه التام لبنغلاديش في جهودها الرامية إلى استعادة العائدات غير المشروعة المتولدة عن الفساد التي تظل في الخارج، لأن الإفراج عن هذه الموارد سوف يسهم إسهاما شديدا في جهود بنغلاديش الإنمائية الوطنية. وعلى الرغم من بدء نفاذ اتفاقية مكافحة الفساد، لا يمكن رؤية نتائج ملموسة لذلك. والحاجة تدعو إلى إقامة شراكة عالمية لمكافحة تحويل عائدات الفساد إلى الخارج ولتيسير إعادة تلك الأصول إلى البلدان الأصلية.

٣١ - **السيد سويتارتو** (إندونيسيا): قال إنه ينبغي بذل جهود أكبر لتعزيز ما يوجد من آليات لدعم مبادرات البحث والتطوير ولتسهيل حصول البلدان النامية على تكنولوجيات

سليمة بيئيا. وأضاف قائلا إنه ينبغي تعزيز المساعدات المقدمة من البلدان المتقدمة والمجتمع الدولي في مجال بناء القدرات، لكي تتمكن البلدان النامية من تنفيذ استراتيجيات وطنية مستدامة مخصصة للموارد البشرية وللعلم والتكنولوجيا.

٣٢ - وأردف قائلا إن إندونيسيا ملتزمة باقتلاع الفساد من الهيئات المسؤولة عن الشؤون الاقتصادية والسياسية في الدولة. وذكر أن المثبطات القانونية تُستخدم في الوقت الحالي بصورة ناجعة لمكافحة الفساد. وقال إن رغبة إندونيسيا في استضافة الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تمثل دليلا آخر على التزامها. وعلى سبيل التحضير لهذا الحدث، عقدت اللجنة الإندونيسية للقضاء على الفساد، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ندوة إقليمية معنية بتفعيل المعايير الدولية لمكافحة الرشوة. ودعا إلى بذل قصارى الجهود لتنفيذ كافة أحكام اتفاقية مكافحة الفساد. وقال إن الواجب يدعو إلى زيادة التعاون بين الدول ونظمها القانونية المختلفة.

٣٣ - وأردف قائلا إنه ينبغي مواصلة النظر في مسألة الهجرة الدولية والتنمية، رغم عدم مناقشتها في دورة الجمعية العامة الجارية؛ وإن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، الذي جرى في سنة ٢٠٠٧، قد أدى دوراً هاماً في تشجيع الجهات الفاعلة الرئيسية على مناقشة الخيارات العملية لمعالجة هذه المسألة. وحيَّا، باسم إندونيسيا، الجهد الذي بذلته حكومة بلجيكا لعقد الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني بالهجرة في صيف ٢٠٠٧ في بروكسل، وذكر أن بلده مستعد لتقديم الدعم لحكومة الفلبين فيما يختص بعقد المنتدى المقبل في أواخر ٢٠٠٨. واختتم كلمته قائلا إنه من المتعين أن يستمر الفريق العالمي المعني بالهجرة في القيام بدور فعال في مواصلة إطلاع الدول الأعضاء على حالة متابعة الحوار الرفيع المستوى.

٣٤ - **السيد كونونتشِنكو** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يولي أهمية كبرى لنظر الجمعية العامة في مسألتي العولمة والاعتماد المتبادل. وأضاف قائلا إنه لحماية البلدان الأضعف على الإطلاق من خطر التهميش ولإقامة توازن مناسب بين الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية، يجب أن تتسم العولمة من جميع جوانبها بالإنصاف. وذكر أن حكومته تدعو على الدوام إلى إدارة العولمة إدارة فعالة لإلغاء آثارها السلبية وتعزيز آثارها الإيجابية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومضى قائلا إن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الدولية الأكثر اتساما بالعالمية وبالطابع التمثيلي، يجب أن تقوم بالدور التنسيقي المركزي في مثل هذه الأنشطة.

٣٥ - وأردف قائلا إن منع واستئصال الفساد وغسل الأموال وتحويل الأموال إلى الخارج بصورة غير مشروعة كلها أمور لها نفس القدر من الأهمية في سياق العولمة. وثمة مجال له أولويته فيما يختص بالتعاون الدولي في هذا الميدان، هو استعادة الأصول التي تم الحصول عليها بصورة مخالفة للقانون ثم جرى تحويلها إلى الخارج. وقال في هذا الصدد إن طبيعة الفساد العابرة للحدود تجعل من الضروري التوسع في التعاون الدولي على مكافحته وتعزيز ذلك التعاون. وقد أظهر الاتحاد الروسي رغبته في المساهمة في مثل هذه الجهود بتصديقه في سنة ٢٠٠٦ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعلى اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد التي اعتمدها مجلس أوروبا.

٣٦ - ووفقا لهذين الصكين الدوليين الأساسيين، سيقوم الاتحاد الروسي قريبا بوضع وتنفيذ سياسة فعالة منسقة لمكافحة الفساد تشجع على اشتراك المجتمع في مراقبة إنفاذ تشريعات مكافحة الفساد، فضلا عن اعتماد تدابير فعالة لتجريم الفساد في التشريعات الوطنية. كما يتخذ الاتحاد الروسي تدابير لتعزيز وتوحيد تشريعاته الوطنية لمكافحة الفساد، بما في ذلك اعتماده في سنة ٢٠٠١ قانوناً اتحادياً

بشأن منع تقنين (غسل) الأموال المتحصل عليها بوسائل إجرامية؛ ومرسوم رئاسي صادر سنة ٢٠٠٢ أقر مبادئ عامة لسلوك الموظفين المدنيين؛ وقانون شامل يتعلق بمكافحة الفساد، سنَّه مجلس الدوما ويجري التفاوض بشأنه حاليا. وذكر في ختام كلمته أن السيد فيكتور زبكوف، الذي عُيِّن مؤخرا رئيسا لوزراء الاتحاد الروسي، قد أكد أيضا أن مكافحة الفساد تمثل واحدة من الأولويات الرئيسية لحكومته.

٣٧ - **السيد كوزادا** (شيلي): أثنى على المبادرات المشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الهادفة إلى متابعة مرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وقال إن مشروع ''وصل أفريقيا'' - الذي يوفر التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمهندسين والتقنيين من أبناء البلدان النامية - نموذج بارز يدل على هذا التفاعل.

٣٨ - وأضاف قائلا إنه لا بد من مضاعفة الجهود الدولية المبذولة لسد الفجوة الرقمية الفاصلة بين البلدان والمناطق سعيا إلى تمكين البلدان من جني منافع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة. وذكر أن شيلي تنفذ برنامجا وطنيا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشمل حملة وطنية لمحو الأُمية الحاسوبية تستهدف تمكين جميع قطاعات المجتمع من الحصول على الحواسب، فضلا عن التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا الحاسوب. وذكر أن شيلي تشجع أيضا الحكومة الإلكترونية وتضع إطارا قانونيا مناسبا.

٣٩ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إنه يجب بذل قصارى الجهود لضمان قيام العولمة بالمساعدة على تقليل أوجه عدم التناظر الموجودة في التجارة الدولية، ونظم الملكية الفكرية، وتدفقات الاستثمار. وأضافت قائلة إنه ينبغي زيادة الاهتمام في مناقشة العولمة بحماية الحقوق القانونية التي تعترف بها التشريعات الدولية، والاهتمام بوجه خاص بمكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وينبغي النظر إلى جرائم الاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات، وتهريب السلائف الكيميائية، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة، إلى جانب غيرها من الجرائم، من ناحية تأثيرها على التنمية. وينبغي تطبيق مبدأ تقاسم المسؤولية، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز جهود الاتقاء، والتعاون الدولي، والمساعدة التقنية. وذكرت أن كولومبيا ملتزمة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتشجع التدابير الدولية الرامية إلى استعادة الأموال المحوَّلة بطريقة مخالفة للقانون وإلى إرجاع هذه الأموال إلى بلدانها.

٤٠ - ومضت قائلة إن التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا ضروري لضمان استدامة التنمية والنمو الاقتصادي. ومن المهم الاستفادة من بيئة التعددية التي تتيحها الأمم المتحدة في مناقشة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ كذلك من المهم الحفاظ على طابعها الحكومي الدولي. ودعت إلى إيلاء الأهمية لمتابعة وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٤١ - **السيد غاص** (سويسرا): قال إن سويسرا قد أتاحت للدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد ما لديها من دراية فنية في مجال استعادة الأصول وأسهمت في تنفيذ الأحكام الرئيسية بالفصل الخامس، بما في ذلك رئاستها لفريق فيينا العامل المعني بإعداد المادة ٥٧ المتعلقة باستعادة الأصول. وقد نظمت الحكومة السويسرية ثلاث حلقات دراسية غير رسمية بشأن استعادة أصول الأشخاص المعرضين لمخاطر سياسية. وتقدم سويسرا دعما ماليا للمركز الدولي لاستعادة الأصول، الكائن في بازل، الذي يعمل في تعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما تعهدت سويسرا بالإسهام إسهاما فعالا في مبادرة استعادة الأصول المسروقة، التي أطلقها البنك الدولي والمكتب السالف الذكر. وينبغي الاستمرار في الجهود المبذولة لاستعادة الأصول، كما ينبغي استثمار المزيد من الموارد في معالجة الجوانب الأخرى التي

تنطوي عليها المشكلة، بما في ذلك اتقاء أعمال الفساد وتعيينها ومقاضاة مرتكبيها والتشجيع على تبادل المعلومات والممارسات الحسنة المعمول بها في مجال الاتقاء. ومن الضروري أن يذكر القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة في الدورة الجارية، بشكل واضح، الحاجة إلى التوسع في الأعمال المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية لكي تشمل الفصلين الثاني والثالث.

٤٢ - **السيد ياو وِنلونغ** (الصين): قال إنه يوافق الأمين العام على ما قاله، في التقرير الوارد في الوثيقة A/62/303، بشأن ضرورة إدارة العولمة لصالح الجميع. وأضاف قائلا إن البلدان ملزمة بالموازنة بين صوغ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والامتثال للقواعد والنظم التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة مطردة. وينبغي أن تراعي هذه النظم ما يلحق بالبلدان النامية من أضرار، لتسمح بالتالي لهذه البلدان بالاندماج في الاقتصاد العالمي.

٤٣ - ومضى قائلا إن هناك في هذا الصدد ثلاث نقاط فائقة الأهمية، أولها وجوب اشتراك البلدان النامية اشتراكاً تاماً وعلى قدم المساواة في صنع القرار. وهذا يمكن تحقيقه بإصلاح النظام المالي الدولي، وإنشاء نظام تجاري منفتح وعادل، ومنح تلك البلدان فرصة أكبر لإسماع صوتها في المؤسسات الاقتصادية الدولية. وينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في القيام بدور رائد في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية.

٤٤ - والنقطة الثانية هي وجوب منح البلدان النامية مجالا من الحرية يسمح لها بإقامة توازن بين السياسات الوطنية والالتزامات الدولية. وينبغي مراعاة الأحوال الخاصة لهذه البلدان عند وضع القواعد المتعددة الأطراف، بحيث يُسمح لها بتحديد استراتيجياتها الإنمائية على أساس الأولويات الوطنية.

٤٥ - والنقطة الأخيرة هي وجوب زيادة قدرة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. إذ لا يمكن تحقيق الازدهار العالمي في وجود فجوة آخذة في الاتساع المطرد تفصل بين الشمال والجنوب. وينبغي أن يفي المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة، بالالتزامات المقطوعة في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها بشأن زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون وفتح الأسواق وتحقيق عمليات نقل التكنولوجيا.

٤٦ - ومضى قائلا إن الصين قد تطورت بصورة ملحوظة على مدى العقود الثلاثة الماضية بفضل دمج التنمية الوطنية والعولمة الاقتصادية. وبينما لا تزال الصين بلدا ناميا فإنها ما برحت تبذل جهدها لمساعدة البلدان النامية الأخرى، لا سيما في أفريقيا، على تعزيز قدرتها على التنمية المستقلة.

٤٧ - وتناول مفهوم تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فقال إنه يوافق من صميم القلب على أن العلم والتكنولوجيا يمكن أن يساعدا على القضاء على الفقر، وعلى تحسين صحة البشر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال في هذا الصدد إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قد أنجز على مدى سنوات عملا مشكورا في هذا الصدد. وذكر أن وفد الصين يدعو إلى اتخاذ تدابير عملية قوية لتحسين تدريب الأفراد العلميين والتقنيين في البلدان النامية.

٤٨ - وفيما يختص بمسألة مكافحة الممارسات الفاسدة وإعادة الأصول إلى بلدانها الأصلية، قال إن عدد الدول التي وقّعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يبيِّن وجود إرادة سياسية قوية تدفع أصحابها للعمل. وأضاف أن هناك حاجة إلى درجة من التعاون تفوق درجة التعاون القائم لمنع المجرمين من استعمال القوانين في بلدان إقامتهم للتهرب من التسليم. وعلاوة على ذلك، ينبغي تبنِّي نهج استباقي عملي للتعرف على الأصول المستمدة من الفساد وتعقبها وإعادتها، لكي يستحيل استخدام التباينات بين النظم القانونية لمنع إعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية.

٤٩ - **السيدة يوول** (النرويج): قالت إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كانت إنجازا عظيما. وأضافت قائلة إنه لا بد من مواصلة التقدم بشأن استعراض التنفيذ، واستعادة الأصول، والمساعدات التقنية. ولا بد من استحداث آلية لمساعدة البلدان على تنفيذ الاتفاقية. وهذه الآلية ستكفل بدورها أن تحقق الأحكام المتعلقة باستعادة الأصول الهدف المتوخى عند تطبيقها، وهذا أمر شديد الأهمية للبلدان النامية. وقد أدت القرارات المتخذة في الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف إلى تفعيل عدة مبادرات هامة. وقالت إن وفد النرويج يدعو كافة الأطراف إلى إنجاح الدورة الثانية المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف بنفس القدر الذي تحقق في الدورة الأولى، ولا سيما باتخاذ تدابير إضافية تكفل تنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما.

٥٠ - وأثنت المتكلمة على الأمم المتحدة والبنك الدولي تقديرا لمبادرتهما المسماة مبادرة استعادة الأصول المسروقة، التي ستعالج مشكلة الهياكل المالية الموجودة في البلدان المتقدمة التي تيسر الفساد بغسلها الأصول المسروقة وإخفائها لهذه الأصول.

٥١ - وأعربت عن أسفها لأن مسألة التدفقات المالية غير المشروعة الآتية من البلدان النامية تتعرض للتجاهل في المناقشة المتعلقة بتمويل التنمية. وقالت إن هذه التدفقات، التي تشمل عائدات أنشطة فاسدة وإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والتهرب الضريبي، يقدر مجموعها بما يربو على تريليون دولار سنويا، نصفها يأتي من البلدان النامية. وهذا مبلغ هائل، بالمقارنة بالمائة وخمسين بليون دولار اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري التوصل إلى تفهم أفضل لتأثير نزوح الموارد من البلدان النامية. ولا بد من بحث المسائل المتعلقة بهوية مَن يتلقون هذه الأصول، ونوعية الآليات التي تيسر تدفقات الأموال غير المشروعة، ومدى وجود سياسات وأدوات مناسبة لوقف هذه التدفقات.

وأعربت في ختام كلمتها عن رغبة النرويج في منح هذه المسائل أولوية في جدول أعمال المؤتمر المعني باستعراض تمويل التنمية، المقرر عقده في الدوحة سنة ٢٠٠٨.

٥٢ - **السيدة آي آي سوي** (ميانمار): أقرت بأن ما يقدمه الأونكتاد واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وشبكة الأمم المتحدة للتعاون المشترك بين الوكالات في مجال التكنولوجيا البيولوجية من مساهمات لمساعدة البلدان النامية على دمج العلم والتكنولوجيا في خططها الإنمائية الوطنية. وأشارت إلى أن الأونكتاد عاجز في الوقت الحالي عن تلبية جميع طلبات المساعدة، وحثت الشركاء الإنمائيين على تعزيز مساعداتهم للبلدان النامية تعزيزاً ملحوظا.

٥٣ - وقالت إن حكومتها تعترف بأن العلم والتكنولوجيا يؤديان دورا محوريا في تعزيز التنمية المستدامة. وقد أنشأت حكومتها في سنة ١٩٩٦ وزارة للعلم والتكنولوجيا لكي تضطلع بالبحث والتطوير في مجالات الزراعة، والحراجة، والتنمية الريفية، والصناعة، والصحة، والتربية. وتعزيزا لتنمية الموارد البشرية، أنشأت الوزارة ٦٨ جامعة وكلية تقنية في شتى أنحاء البلد.

٥٤ - وأردفت قائلة إنه بينما يمكن أن يساعد العلم والتكنولوجيا البلدان على تحقيق التنمية المستدامة يتمثل التحدي في جعل نقل التكنولوجيا والدراية التقنية أمراً في حدود طاقة هذه البلدان. وستحتاج البلدان النامية إلى دعم ضخم من البلدان المتقدمة والوكالات الدولية لتضمن استفادتها من أوجه التقدم المحرز في مجال العلم والتكنولوجيا.

٥٥ - **السيدة روفيروزا** (المكسيك): قالت إن الزيادة السريعة في عدد الدول المنضمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - التي فُتح باب التوقيع عليها في مِريدا، بالمكسيك، سنة ٢٠٠٣ - تعدّ دليلا على التزام جدي

بمكافحة الفساد. ودعت كافة الدول التي لم توقّع على الاتفاقية بعد إلى التوقيع عليها لكي يتسنى تطبيقها عالميا. وأضافت قائلة إن الاتفاقية ينبغي أن تظل في مكان بارز تقع عليه الأبصار، لأنها تتيح فرصا جديدة لسنّ أحكام مبتكرة، لا سيما فيما يتعلق باستعادة الأصول. وذكرت أن المكسيك قد اشتركت في أعمال الأفرقة العاملة الثلاثة في الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف، وأنها تؤيد تماما استنتاجات الأمين العام القائلة بضرورة تأييد خطة العمل الطموحة وولاية الاتفاقية، وبضرورة السعي إلى استعادة الأصول علانية وبشكل جماعي (رغم أن القضايا التقنية المعقدة ينبغي ألا تتأثر بالأمور السياسية)، وبضرورة بذل الجهود لضمان تنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما (A/62/116، الفقرات ٣٣ إلى ٣٥).

٥٦ - **السيد لوه سِنغ كوك** (ماليزيا): قال إنه ينبغي تحسين إدارة العولمة لضمان تقاسم منافعها بالتساوي. وأضاف قائلا إن تغيير قواعد السوق في منتصف الشوط، وهذا شيء يحدث غالبا بناء على أمر جازم من الأقوياء ليتناسب مع مصالحهم، هو شكل من أشكال الحمائية، ومذموم بوجه خاص عندما تصبح البلدان النامية، حسبما لاحظ الأمين العام في تقريره، معتمدة اعتمادا متزايدا على أسواق التصدير (A/62/303، الفقرة ٤٦).

٥٧ - وأردف قائلا إن النمو الاقتصادي سيتسم مستقبلا بالمضاربة المالية كمصدر للثروة الفردية؛ وازدياد تصعيد سعر النفط، وزيادة التكاليف المتصلة بتغير المناخ، التي سيتحملها الفقراء باطراد. وثمة تغييرات ثلاثة في النظام الاقتصادي الدولي الراهن ستؤدي إلى شكل من العولمة أكثر إنسانية. أولها وجوب تصحيح اختلال القوى بين الأغنياء والفقراء. إذ لا يزال الاعتماد المتبادل يعتبر فوزاً لطرف واحد فقط على حساب الطرف الآخر بالضرورة، بدلا من اعتباره اعتماداً متبادلاً بين البشر جميعا تُقاس فيه قوة السلسلة البشرية بأضعف حلقاتها.

٥٨ - والتغيير الثاني هو وجوب الاعتراف بأن المعاملة المتكافئة ليست مرادفا للمعاملة المنصفة. ومبدأ استواء ميدان اللعب يفترض أن جميع البلدان تمر بنفس المرحلة من مراحل التنمية، ولكن الأمر ليس كذلك. وبدلا من هذا، ينبغي تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة التفاضلية على البلدان النامية.

٥٩ - والتغيير الثالث هو وجوب إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي الدولي بطريقة تضاعف نقاط قوة الفقراء بدلا من أن تقلصها. ونظام الملكية الفكرية الحالي دليل واضح على صدق ذلك: فنتيجة للقرصنة البيولوجية والتنقيب البيولوجي تعجز البلدان النامية عن استخراج ثرواتها المحتملة المتمثلة في ما تمتلكه من تنوع بيولوجي هائل وموارد بيولوجية هائلة. وعلاوة على ذلك، يُنشئ النظام القائم عقبات تحول دون نقل التكنولوجيا والحصول على العقاقير المنقذة للحياة.

٦٠ - ولجني كل منافع العولمة، ينبغي ألا توضع معايير العولمة وقواعدها إلا باشتراك الجزء الأكبر من العالم المستبعد حاليا من عملية صنع القرار هذه. وينبغي أن تكون مبادئ العدالة والمساواة والشمول بمثابة حجر الزاوية لنظام دولي جديد أكثر إنسانية.

٦١ - **السيد جالو** (غامبيا): قال إن تهميش البلدان النامية الجاري حاليا لا يعزى إلى العولمة ذاتها بل إلى الطريقة التي تُدار بها. وأضاف قائلا إنه من الواجب تعزيز التعاون الدولي والشراكة العالمية من أجل التنمية، لكي يتسنى معالجة أوجه الاختلال العالمية وتسخير العولمة لصالح الجميع. ومضى قائلا إن للبلدان النامية حقا في التنمية وإنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنمية. وينبغي أن تُمنح هذه البلدان حيزا لكي تلتمس السياسات والاستراتيجيات التي تنعكس فيها بيئة كل بلد منها. وينبغي أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كما ينبغي على الشركاء الإنمائيين أن يزيدوا من مساعداتهم، وفقا لنتائج

مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥. وقال إن البلدان المتقدمة قد وضعت قواعد اللعبة لكي تشكل العولمة لخدمة مصالحها الذاتية. وقد حان الوقت لإصلاح النظام التجاري العالمي والهيكل المالي الدولي.

٦٢ - ومضى قائلا إن العلم والتكنولوجيا يقومان بدور شديد الأهمية في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي تشجيع التنمية وتبنِّي التكنولوجيات التي تعكس احتياجات البلدان النامية وظروفها المعينة. وتعد الصلة بين التنمية والبيئة ضرورة لضمان التنمية المستدامة. ولذلك، يتمثل العامل الرئيسي المفضي للتنمية المستدامة في الاعتراف بترابط النمو، والتخفيف من حدة الفقر، والعلم والتكنولوجيا، والإدارة البيئية المستدامة. وفي هذا الصدد، رحب المتكلم بجهود الأونكتاد وغيره من المنظمات ذات الصلة والشركاء الإنمائيين الهادفة إلى مساعدة البلدان النامية على تحقيق دمج السياسات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٦٣ - وقال إن حكومته ملتزمة بمنع الممارسات الفاسدة ومكافحتها. وأضاف أن تأثير الفساد على التنمية والنمو الاقتصادي قوي لدرجة أن العالم لا يمكنه الاكتفاء بكلمات طيبة بشأن القضاء على الفساد. وحث كافة الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على تنفيذ نتائج الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في عمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لا سيما المبادرة المتصلة باستعادة الأصول ذات المنشأ غير المشروع وتحويلها وإعادتها، والدعوة إلى تقديم الدعم التقني وبناء القدرات في هذا الشأن.

٦٤ - **السيد مِتِليتسا** (بيلاروس): قال إن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدور بارز في إنشاء نظام اقتصادي دولي عادل. وأضاف إنه لكي تؤتي العولمة ثمارها يجب أن تتدفق المعلومات الاقتصادية تدفقاً حراً وأن تُقيد التجارة غير المشروعة، وأن تحد الدول من الإنفاق المفرط على التسلح.

٦٥ - وذكر أن حكومته تتخذ تدابير للتوسع في استعمال العلم والتكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ودعا إلى زيادة الأونكتاد وغيرها من كيانات الأمم المتحدة لما تقدمه من مساعدات إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال لكي تساعدها على تبنِّي تكنولوجيات جديدة، لا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات ذات الكفاءة الطاقية. ودعا إلى إنشاء آليات جديدة لنقل هذه التكنولوجيات إلى هذه البلدان بشروط مواتية، مع حماية حقوق أصحاب الملكية الفكرية أيضا.

٦٦ - **السيد سَليم** (الهند): قال إن تقرير الأمين العام (A/62/303) يبرز الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية وهي تسعى لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، ويعزز الرأي القائل بأن العولمة تتيح فرصا هائلة للتقدم والرفاهية وإن مثلت في الوقت نفسه تحديات معتبرة تواجه البلدان النامية وقيوداً معتبرة مفروضة عليها. والواقع أن منافع العولمة يجري تقاسمها دون مساواة، بينما توزع تكاليفها دون مساواة. وأعرب عن ترحيبه باعتراف التقرير بالتأثير السلبي لتدفقات رأس المال على استقرار أسعار الصرف، وعلى كل من معدلات التضخم والسيولة، وعلى قدرة البلدان النامية على تنفيذ تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية (A/62/303، الفقرتان ٢٤ و ٢٥).

٦٧ - ومضى قائلا إن وصفات سياسة الاقتصاد الكلي التقليدية الصادرة عن مؤسسات بريتون وودز تصيب حيز السياسة العامة المتاح للبلدان النامية بالتآكل وترغمها على تبنِّي سياسات تمنح اهتماما غير مناسب للاستثمار العام ولتنمية القطاع الاجتماعي. والمشكلات المتعلقة بالسيولة في

الأسواق المالية للبلدان المتقدمة تُعالج بتدابير قصيرة الأجل لضخ السيولة، بينما تُشخص المشكلات المماثلة في البلدان النامية بأنها ''مشكلات هيكلية''. وقد تضررت السياسات الزراعية للبلدان النامية بشدة جرَّاء أشكال الدعم الضخمة في البلدان المتقدمة، بينما أدى التقليص المطرد لتعريفاتها الصناعية إلى زيادة كبيرة في مخاطر إبطال تصنيع البلدان النامية. وتواجه البلدان النامية نظما غير مواتية فيما يختص بالنفاذ إلى الأسواق، كما تواجه الحواجز غير التجارية. وفضلا عن ذلك، لا تزال التكنولوجيات الشديدة الأهمية في مجالي الصحة العامة وتغير المناخ بعيدة عن متناول البلدان النامية وفوق قدرتها الشرائية نظرا لنظام حقوق الملكية الفكرية. والأهم على الإطلاق أن البلدان النامية لا رأي لها في تشكيل النظم الدولية، المالية منها والاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، رغم أنها البلدان الأكثر تأثرا بها.

٦٨ - وقال إن مقايضة المنافع المتأتية من قبول مجموعات المعايير والقواعد الدولية وما يترتب عليها من خسارة حيز السياسة العامة تمثل قرارا صعبا بالنسبة للبلدان النامية، التي يفتقر الكثير منها إلى القدرة على تقييم جميع الخيارات وتحليل تأثير القواعد الدولية. ولا بد أن يدرس المجتمع الدولي مسألة حيز السياسة الوطنية ومجموعات القواعد والالتزامات الدولية ككل، عند تنفيذ مجموعات القواعد والالتزامات القائمة وتفسيرها وعند البت في القواعد والالتزامات المقبلة. ولا بد أن تكون النظم الدولية أكثر مرونة، من أجل منح البلدان النامية حيز سياسة يسمح لها بتقرير استراتيجياتها الإنمائية. ولكي يجري تقاسم منافع العولمة على نحو أكثر تحقيقا للمساواة يلزم إصلاح للهيكل الاقتصادي والمالي الدولي مقترن بحدود زمنية. وينبغي أن تشرف الأمم المتحدة على هذه العملية.

٦٩ - وأردف قائلا إن العادة قد جرت على وجود صلة مباشرة بين قاعدة البلد العلمية والتكنولوجية ومستوى تنميته. والواقع أن مستوى الحصول على التكنولوجيا واستغلالها هو الذي يميز البلدان المتقدمة عن البلدان النامية. وينبغي أن تشدد البلدان النامية على الاطلاع على المعرفة واحتيازها لكي تعزز مساراتها الإنمائية. وذكر أن حكومته تعترف بأهمية العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية، وأنها تبني على نحو فعال قدرة لا تجعلها مجرد مجتمع منتج للمعرفة بل تجعلها أيضا مجتمعا يتقاسم المعرفة ويستهلكها. وإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان النامية أن تستعمل بشكل فعال المعرفة التقليدية والموارد البيولوجية - الجينية. كما يجب أن تدمج النظم التكنولوجية الدولية البُعد الإنمائي إدماجاً تاماً فيها. ودعا إلى سلوك سُبل عملية لتعزيز البحث والتطوير التعاونيين من قبل البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وأخيرا، كرر الإعراب عن أهمية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وعملية متابعته، ورحب بما حدث من تعزيز لولاية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٧٠ - **السيد البياتي** (العراق): قال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هامة لا كمجرد شرط مسبق للتنمية المستدامة بل وكقطاع اقتصادي في حد ذاته أيضا. وأضاف قائلا إن هذه التكنولوجيا تفتح أبواب حلول جديدة لمشكلات عتيقة مثل الفقر، وتعزيز الموارد، والعدالة الاجتماعية، وتهيئ فرصاً جديدة لتوطيد الديمقراطية والشفافية والمساءلة. وقال إن الأمم المتحدة قد أدت دورا في مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على سد الفجوة التكنولوجية بفضل مختلف المؤتمرات الدولية، وبفضل مبادرة الأمين العام المنطلقة سنة ٢٠٠٦ المسماة ''التحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية''، التي يمكن أن تقوم بدور منتدى عالمي للحوار والشراكة بهدف استعمال تلك التكنولوجيا للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي ألا يكون العلم والتكنولوجيا حكرا على فئة قليلة، بل ينبغي إتاحتها لجميع الأفراد والمجتمعات كي يستخدموها

لخدمة التنمية المستدامة. وتحتاج البلدان النامية إلى استعمال استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء اقتصادات معلوماتية تشجع على تنمية خدمات التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، تستند إلى برمجيات المصدر المفتوح تقليلاً للتكاليف.

٧١ - وذكر أن العراق قد أنشأ في السنوات القليلة الماضية وزارة مستحدثة للعلم والتكنولوجيا وأنشأ شبكات للهاتف الجوال وربط العديد من وزاراته بالإنترنت. وعلى الرغم من العقبات التي تواجه حكومة العراق فإنها تستثمر، بمساعدة من المجتمع الدولي، في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنشئ مراكز للبحث والتطوير تجمع بين العلماء والمخترعين، وتدرج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناهجها المدرسية بهدف محو الأُمية التكنولوجية، وتبني قاعدة بيانات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا للمعايير الدولية.

٧٢ - **السيدة آيتيموفا** (كازاخستان): قالت إن العولمة إذا أُسيئت إدارتها ستعمق أشكال انعدام المساواة بين البلدان ولن تفيد سوى فئة قليلة. ومضت قائلة إن العولمة إذا أُديرت إدارة سليمة يمكن أن تؤدي إلى نمو اقتصادي عالمي مستدام واستقرار مالي دولي. وتعزيز قدرة البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال على الاستجابة لتحديات العولمة، وضمان النفاذ المواتي لصادراتها إلى الأسواق، وتأمين الاستثمار المباشر الأجنبي أمور كلها ضرورية لتنميتها ولاندماجها في الاقتصاد العالمي. ولهذه الغاية، يجب إصلاح النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية وزيادة اشتراك البلدان النامية في صنع القرارات ووضع القواعد على الصعيد العالمي.

٧٣ - وأضافت قائلة إن العلم والتكنولوجيا، إلى جانب التعليم، أمور رئيسية لتعزيز القدرة التنافسية الوطنية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ومن ثم تأتي أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ولا بد من تيسير حصول البلدان النامية على تكنولوجيا سليمة بيئيا وعملية من الناحية الاقتصادية. وتتسم المساعدات التقنية المقدمة من المنظمات الدولية المتخصصة بأهمية شديدة بالنسبة لنقل التكنولوجيا. والهدف الرئيسي لكازاخستان من استحداث نظام ابتكاري وطني هو ضمان النمو الاقتصادي المستدام وتشجيع تنمية مؤسسات التكنولوجيا الرفيعة والتخفيف من حدة المشكلات البيئية والاجتماعية باستخدام التكنولوجيات الجديدة. وقد خطت كازاخستان خطوات محددة لإنشاء اقتصاد ابتكاري، بما في ذلك اعتماد برنامج معني باستحداث نظام ابتكاري وطني لفترة السنوات ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥. كما ذكرت أن كازاخستان قد أُنشئت فيها ثلاثة مجمعات تكنولوجية إقليمية، وأنها تخطط لإنشاء مراكز علمية دولية في مختلف المجالات؛ وأشارت إلى اشتراك كازاخستان في عدد من المشاريع الفضائية الدولية؛ واعتماد برنامج حكومي لتنمية الأنشطة الفضائية في كازاخستان، ونجاح كازاخستان في سنة ٢٠٠٦ في إطلاق أول ساتل وطني للاتصالات وإعادة البث في مدار ثابت بالنسبة للأرض، واعتزامها القيام في المستقبل القريب بإطلاق ثاني سواتلها؛ واشتراكها، مع شركائها في المنطقة، في مشروع يهدف إلى بناء مجمع ''بايتِرِك'' للصواريخ الفضائية.

٧٤ - وأضافت قائلة إن الفساد عنصر أساسي في قصور الأداء الاقتصادي وعقبة كأداء في طريق التنمية. ووصفت الإدارة السليمة والأجهزة الوطنية القائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة بأنها ضرورية للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وذكرت أن حكومة بلدها جعلت مكافحة الفساد إحدى أولوياتها وتعمل على منع الفساد بجميع أشكاله. وذكرت، على وجه التحديد، اعتماد تشريع مكافحة الفساد وتشريع متعلق بالخدمة المدنية، واعتماد

برنامج حكومي لمكافحة الفساد في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠؛ وتنفيذ تدابير لإلغاء الحواجز الإدارية والأخذ بنظام الحكومة الإلكترونية، وإنشاء مراكز للخدمة العامة المجمعة؛ ووضع مدونة سلوك للموظفين المدنيين مقترنة بزيادات في المرتبات؛ وإجراء إصلاح قضائي واسع النطاق، يشمل الأخذ بنظام المحلفين؛ والقيام في سنة ٢٠٠٧ بإنشاء وحدة للاستخبارات المالية؛ وانضمام كازاخستان في سنة ٢٠٠٣ إلى مبادرة ''شفافية الصناعات الاستخراجية''.

٧٥ - **السيد الأحرف** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه بينما يعتبر البعض العولمة سبيلاً لتعميم منافع الحرية الاقتصادية في شتى أنحاء العالم يعتبرها البعض سبيلا لزيادة ثراء الأثرياء وزيادة إفقار الفقراء. وأضاف قائلا إنه بينما تتيح العولمة فرصا حقيقية لتنمية البلدان تتوزع منافعها بشكل غير متساو نتيجة لأوجه الاختلال في النظام العالمي. وينبغي وضع مبادئ مالية وتجارية دولية أعدل من أجل اتقاء تقلبات الأسعار، كي لا تحتاج البلدان النامية إلى الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من أرصدة العملة الأجنبية ولتتمكن، بدلا من ذلك، من الاستثمار في الإنتاج. ودعا إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإعادة تشكيل اقتصاداتها وتنويعها للانصراف عن السلع الأساسية والتوجُّه إلى التصنيع والخدمات. كما دعا إلى الاعتراف بأن الخصخصة والسوق الحرة وحدهما لن تسفرا عن تنمية، وبأن المعونة المشروطة تجعل من الصعب على البلدان النامية أن توازن بين التزاماتها الدولية وأولوياتها الوطنية. وقال إن البلدان المتقدمة عليها أن تزيد المساعدات، وإن تدفق الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة يجب أن يُضبط. كما يجب الحرص على عدم تسييس هذه المسألة، نظرا لأن أعدادا مطردة من الدول قد أصبحت أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٧٦ - وأردف قائلا إنه لا بد أيضا أن تساعد البلدان المتقدمة البلدان النامية على التغلب على الفجوة الرقمية. وينبغي تعزيز اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وإيجاد متابعة لنتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المعقود سنة ٢٠٠٥ في تونس، ومنتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، المعقود سنة ٢٠٠٦ في تونس. ودعا إلى توفير المزيد من التمويل لمساعدة صُنَّاع السياسات الأفارقة على إنجاز خططهم الرامية إلى إنشاء مجتمعات معلوماتية. ورحب في هذا الصدد بمشروع ''وصل أفريقيا'' الذي يشترك في تنفيذه الأونكتاد ومركز تكنولوجيا المعلومات، الكائن في جنيف، وذلك لترجمة سياسات البلدان النامية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أفعال. وذكر أن بلده قد وقَّع أيضا في الآونة الأخيرة اتفاقا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن مشروع وطني لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتكلف ٧٢ مليون دولار، وهو مشروع سيُنشئ شبكة وطنية للربط بين أحرام الجامعات الليبية.

٧٧ - **السيد رييس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن العولمة هي لب المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي. وأضاف قائلا إن سكان العالم ظلوا على مدى سنوات عديدة يعربون عن استيائهم من الأثر المدمر الذي تخلفه العولمة في كوكبنا. وقد عُقد بموازاة كل مؤتمر قمة دولي مؤتمر قمة آخر يهدف إلى لفت أنظار قادة العالم إلى النتائج المترتبة على العولمة ذات الطابع الليبرالي الجديد.

٧٨ - وأضاف قائلا إن إحدى الأساطير المحيطة بمناقشة العولمة هي ما يُفترض أنه اعتماد متبادل في عالم اليوم. والواقع أن صلات التبعية الموروثة من عصور الاستعمار قد سمحت للغرب بأن يسيطر، على نحو ضار بمصالح البلدان النامية. وفي هذا السياق، يفتقر مفهوما الاعتماد المتبادل والاندماج إلى المصداقية لدى الغالبية الساحقة من سكان العالم. ويصبح الاعتماد المتبادل لغوا فارغا عندما يلاحظ

الإنسان انعدام الإرادة السياسية لدى البلدان المتقدمة فيما يختص بتشجيع الأهداف الإنمائية. وفي الوقت نفسه، يُفرض عدد متزايد من الشروط والقيود على البلدان النامية. وتستهدف آليات السيطرة والتحكم العالمية – بما فيها بعض كيانات النظام المالي الدولي – إظهار العولمة وكأنها تحدث بمعزل عن صلات القوة العالمية العامة والخاصة.

٧٩ – وأضاف قائلا إن العولمة الليبرالية الجديدة تفاقم الفقر والاستبعاد، وتضع القوة الاقتصادية المتعددة الجنسيات في قلب الإنتاج الدولي. وفي الوقت نفسه، يقوض إنتاج قوى العولمة واستهلاكها غير المحدودين الاستدامة البيئية ويعرّضان للخطر قدرة الموارد الطبيعية على الانتعاش. فالاتجاه إلى المجانسة والتوحيد المعياري يقضيان تدريجيا على الثروة والتنوع الثقافيين. ويجب ألا يتعدى نشوء النظم الاقتصادية الدولية على حيز السياسة العامة المتاح للدول. ولا بد أن تتمكن الدول من تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية لكي تحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٠ – وفي السنوات الأخيرة، انحنت الأمم المتحدة أمام ضغط عدد من الدول الأعضاء لكي تعطي العولمة ”وجهاً إنسانياً“ وتؤكد على منافعها المزعومة. وسبب وجود الأمم المتحدة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على الحياة والسلام والعدالة الدولية. أما القوى صانعة العولمة، فإنها تهدد روح الأمم المتحدة ذاتها. ويتطلب الأمر دراسة آثار العولمة دراسة ذات طابع تحليلي تعددي أوضح. وأعلن تأييد جمهورية فنزويلا البوليفارية لإنشاء نظام إنساني دولي جديد يستند إلى التعاون والتضامن والتكامل واحترام السيادة وتقرير المصير.

٨١ – **السيد نجونكو** (منظمة العمل الدولية): قال إنه وفقا لآخر تقرير أصدرته منظمة العمل الدولية بشأن اتجاهات العمالة العالمية يوجد نحو ٢٠٠ مليون شخص عاطلين عن العمل. وأضاف قائلا إن العمل ضرورة رئيسية لحياة الناس. ولذلك، تعتبر الوظائف في معظم الأحيان المؤشر الأكبر لنجاح العولمة أو فشلها. وازدياد انتشار هجرة العمال يبيِّن بوضوح رغبة الناس في البحث عن عمل وحاجتهم إليه. وقد انقضت الآن ثلاث سنوات على إصدار اللجنة العالمية المعنية بالبُعد الاجتماعي للعولمة تقريرها المعنون ”عولمة منصفة: تهيئة الفرص للجميع“. ومضى قائلا إن العولمة مستمرة رغم أن النتائج لا تبدو منصفة. ففي كثير من البلدان اتسع فعلا نطاق عدم المساواة.

٨٢ – وأردف قائلا إنه بينما تستمر الإدارة غير المناسبة للعولمة شهد عدد من المجالات تقدما، مما يشير إلى تكريس الاهتمام للمسألة. والتحدي الجوهري اليوم هو تماسك السياسات وازدياد الشراكات. ولذلك، عقدت منظمة العمل الدولية المنتدى المعني بالعمل الكريم من أجل عولمة منصفة، وهو المنتدى المعقود حاليا في لشبونه. ويضم المنتدى مجموعات متنوعة من المشتركين ينتمون إلى عناصر المنظمة المؤلفة من الحكومات ومنظمات أرباب العمل ونقابات العمال، وإلى مختلف منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية الدولية. وهذا المنتدى يركز اهتمامه على تحليل العمل الكريم وتعزيزه بوصفه العامل الرئيسي المؤدي إلى الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويمثل فرصة لاستعراض التقدم المحرز ضماناً لاتسام العولمة بالإنصاف والمزيد من التوازن.

٨٣ – وأضاف قائلا إن ذلك المنتدى سيركز أيضا على هجرة العمال الدولية، التي تمثل عنصراً مركزياً من عناصر العولمة وعنصراً من عناصر الجهود الرامية إلى تهيئة فرص العمل الكريم للجميع. وقد يسرت العولمة الصلات بين أسواق العمل الوطنية، وهي علاوة على ذلك تعزز عوامل الدفع والجذب التي تنطوي عليها الهجرة. وهناك مسؤولية مشتركة إزاء تقليل ضغوط الهجرة بتهيئة العمالة المنتجة

المختارة اختياراً حراً وتهيئة العمل الكريم، مما يمنح العمال الحق في التنمية بينما يعملون في بلدانهم الأصلية. وبذلك، تصبح الهجرة اختياراً، لا ضرورة. ويوفر إطار العمل المتعدد الأطراف لهجرة اليد العاملة مجموعة مبادئ توجيهية وممارسات مُثلى لتوجيه البلدان فيما يختص بوضع وتنفيذ سياسات هجرة العمال، بينما تمثل اتفاقية الهجرة طلباً للعمل (المنقحة) لسنة ١٩٤٩ (رقم ٩٧)، واتفاقية العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية)، لسنة ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أُسرهم، نهجا معياريا لحماية المهاجرين.

٨٤ - وقال في ختام كلمته إن العمل مصدر للكرامة والاستقرار والسلام ومصداقية الحكومات والنظام الاقتصادي. ولأن تقليل العجز في فرص العمل الكريم يقترن بتقليل التوترات الكامنة وراء التحديات التي تفرضها العولمة، يجب على المجتمع الدولي أن يستهدف سياسات متماسكة تهيئ بيئة تفضي إلى العمل الكريم. وما يوفر توجيهاً سياسياً قيِّماً بما فيه الكفاية لتحقيق هذا الهدف السامي هو نتائج مؤتمر القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥، والإعلان الوزاري المتعلق بتوفير العمالة والعمل اللائق، المعتمد في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة ٢٠٠٦، والقرار ٢/٢٠٠٧ بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في توفير العمالة الكاملة المنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، المتخذ في الدورة الموضوعية للمجلس سنة ٢٠٠٧.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.